عبد الكبير سلامي

مستشار بمحكمة النقض

أستاذ بالمعهد العالي للقضاء

تعويض المصابين في حوادث العربات ذات محرك

في ضوء قرارات محكمة النقض

- النظرية العامة للمسؤولية المدنية؛
- التعويضات المستحقة عن الجروح؛
- التعويضات المستحقة لذوي المصاب المتوفى؛
- الإيراد التكميلي.

الطبعة الأولى

2025

فهـــرس

مقدمة 5

الفصل التمهيدي
النظرية العامة للمسؤولية المدنية والتعويض

المبحث الأول: المسؤولية المدنية 11

المطلب الأول: الإطار التاريخي 11

الفقرة الأولى: المسؤولية في القانون الروماني والفقه الإسلامي 11

البند الأول: المسؤولية في القانون الروماني 11

البند الثاني: المسؤولية في الفقه الإسلامي 12

الفقرة الثانية: المسؤولية في القانون المقارن 13

البند الأول: المسؤولية في القانون الفرنسي 14

البند الثاني: المسؤولية في القانون المصري 15

المطلب الثاني: المسؤولية في القانون المغربي 17

الفقرة الأولى: المسؤولية الأدبية والمسؤولية القانونية 18

الفقرة الثانية: المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية 19

البند الأول: المسؤولية الجنائية 19

البند الثاني: المسؤولية المدنية 21

أولا: المسؤولية العقدية 22

ثانيا: المسؤولية التقصيرية 25

1 - المسؤولية عن الفعل الشخصي 25

2 - المسؤولية عن فعل الغير وعن فعل الأشياء 32

2 - 1 المسؤولية عن فعل الغير 32

2 - 2 المسؤولية عن فعل الأشياء 34

• مسؤولية حارس الشيء غير الحي 35
المبحث الثاني: الإطار التاريخي لتعويض المصابين في حوادث العربات 41
المطلب الأول: مجال تطبيق ظهير 2 أكتوبر 1984 41
• الطبيعة القانونية لقواعد ظهير 2 أكتوبر 1984 42
الفقرة الأولى: طبيعة الحادثة ونوع العربة المتسببة فيها 45
الفقرة الثانية: طبيعة الضرر وصفة المتضرر 48
المطلب الثاني: عناصر التعويض في نطاق ظهير 2 أكتوبر 1984 50
الفقرة الأولى: رأس المال المعتمد 51
البند الأول: شهادة الأجر 51
• معاش التقاعد والريع العقاري 58
البند الثاني: الخبرة الحسابية 60
أولا: المصاب الخاضع للأداء الضريبي 63
ثانيا: المصاب غير الخاضع للأداء الضريبي 66
الخبرة الحسابية في حال تعدد الأنشطة 69
البند الثالث: حالة عدم إثبات الدخل 70
البند الرابع: حالة المصاب الطالب 72
الفقرة الثانية: الخبرة الطبية 74
البند الأول: الشروط الشكلية للخبرة الطبية 76
البند الثاني: الشروط الموضوعية للخبرة الطبية 80
• الخبرة المضادة والخبرة الجديدة 83
الفقرة الثالثة: قسط المسؤولية 86

الفصل الأول
التعويضات المستحقة عن الجروح

المبحث الأول: التعويضات الأساسية 95
المطلب الأول: استرجاع المصاريف الطبية 95

المطلب الثاني: التعويض عن العجز المؤقت 101
الفقرة الأولى: حالة إثبات الدخل 104
الفقرة الثانية: حالة عدم إثبات الدخل 110
المطلب الثالث: التعويض عن العجز البدني الدائم 113
الفقرة الأولى: رأس المال المعتمد 114
الفقرة الثانية: نسبة العجز 117
الفقرة الثالثة: قسط المسؤولية 118
المطلب الرابع: التعويض عن الألم الجسماني 119
المبحث الثاني: التعويضات التكميلية 123
المطلب الأول التعويض عن الحاجة إلى الاستعانة بشخص آخر 123
المطلب الثاني التعويض عن تشويه الخلقة 125
الفقرة الأولى: التشويه غير المؤثر على حياة المصاب المهنية 125
الفقرة الثانية: التشويه المؤثر على حياة المصاب المهنية 128
المطلب الثالث: التعويض عن الضرر المهني 132
الفقرة الأولى: التعجيل بالإحالة على التقاعد وفقدان الأهلية للترقي 133
الفقرة الثانية: الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية 134
الفقرة الثالثة: باقي العواقب المتعلقة بالحياة المهنية 135
المطلب الرابع: التعويض عن الضرر الدراسي 138
• التعويض عن الخسائر المادية 140

الفصل الثاني
التعويضات المستحقة لذوي المصاب، والإيراد التكميلي

المبحث الأول: التعويضات المستحقة لذوي المصاب 145
المطلب الأول: التعويض عن الضرر المعنوي ومصاريف الجنازة 145
الفقرة الأولى: التعويض عن الضرر المعنوي 146
الفقرة الثانية: استرجاع مصاريف الجنازة 149

المطلب الثاني: التعويض عن فقد مورد العيش 150
الفقرة الأولى: من كانت تجب على الهالك نفقتهم 151
البند الأول: الزوج 151
البند الثاني: الفروع 153
أولا: الفرع القاصر 154
ثانيا: البنت الراشدة 154
ثالثا: الابن الراشد 155
رابعا: التعويض عن فقد مورد العيش بسبب وفاة الأم 156
البند الثالث: الأصول 158
الفقرة الثانية: من كان الهالك يعولهم 161
البند الأول: الملزم بالنفقة عليهم 161
البند الثاني: المتكفل بهم دون إلزام 162
• قاعدة التخفيض النسبي والزيادة النسبية 163
المبحث الثاني: دعوى الإيراد التكميلي 167
المطلب الأول: الإطار القانوني 167
الفقرة الأولى: عرض الواقعة 168
الفقرة الثانية: المقتضيات القانونية الواجبة التطبيق 169
البند الأول: الحادثة في ظل ظهير 6 فبراير 1963 169
البند الثاني: الحادثة في ظل القانون رقم 18.12 170
الفقرة الثالثة: المساطر المخولة للمصاب 175
البند الأول: دعوى حادثة الشغل 175
البند الثاني: دعوى المسؤولية 176
البند الثالث: دعوى الإيراد التكميلي 178
المطلب الثاني: عمل محكمة النقض 180
الفقرة الأولى: حالة قرار محكمة النقض عدد: 10/217 180

البند الأول: وقائع النازلة 180
البند الثاني: أسس القرار الاستئنافي 181
البند الثالث: القرار عدد 217/10 185
الفقر ة الثانية: مواصلة دعوى المسؤولية 187
البند الأول: حالة استنفاد مسطرة الشغل 187
البند الثاني: حالة عدم سلوك مسطرة الشغل 189
خاتمة 193
ملحق
قرارات محكمة النقض 198
نصوص تشريعية 266
قانون المسطرة المدنية 281
مراجع البحث 289
الفهرس 291

هذا الكتاب

إن نصوص القانون مع ما تتميز به من تمام صياغة وإحكام مضمون، لابد أن يعتري بعض أحكامها النقص ويكتنف جوانبها اللبس والغموض. الأمر الذي يتجلى من خلال الممارسة اليومية عند تنزيل النص القانوني على واقع القضايا المختلفة، فيكون النص تارة قاصرا وأخرى غامضا وثالثة متجاوزا، ما يستدعي التدخل لتوضيح المعنى وتصويب المنحى، فينجلي الغموض ويأخذ النص القانوني مساره الأنسب وتطبيقه الأمثل.

ويعود إلى القضاء بما جعل له من فض للمنازعات وإصدار للأحكام، التي تأخذ في كثير من الأحيان صيغ الفتاوى الملزمة والتأويلات الحصيفة، الدور الأساس في بث الحياة في نصوص القانون استنباطا للمعاني وكشفا للمقاصد، وتطبيقها على الحالات المختلفة بما يحقق العدالة التي ينشدها الأطراف، والتي هي مناط مؤسسة القضاء ومدار المساطر والقوانين. فالعدل عز لصاحبه وتاج على رأسه، والظلم يفجع الواقع عليه ولا تهنأ به نفس صاحبه، وفي ذلك قال المتنبي في البيت الذي قيل إنه لو اكتفى به لكفاه:

فلا عبرت بي ساعة لا تعزنـــــي *** ولا صحبتني مهجة تقبل الظلما

إن قيمة المقرر القضائي كمنتوج فكري وقانوني، لا تكمن فقط فيما ينتهي إليه في منطوقه من إلزام لهذا الفريق أو ذاك من المختصمين، بل تتجلى أيضا وبصفة لا تقل أهمية، من خلال ما يتضمنه المقرر من تنصيصات وما يسوقه من تعليلات، لا تراعي فقط الظرف الذي يأتي فيه، بل أيضا تتناول المعطيات التي صدر بناء عليها والنصوص القانونية التي جاء احتكاما لها وأحيانا محاكمة وتقييما لها. فيكون الحكم أو القرار، عنوانا للحقيقة زمن الصدور وتأريخا للفكر القانوني والاجتهاد القضائي الذي يعد جزءا أساسيا من البناء الثقافي والموروث العلمي للبلاد. من أجل ذلك كان لابد أن تحظى أحكام القضاء وقراراته بالعناية اللازمة ليس فقط قبل وخلال إعدادها، ولكن أيضا بعد صدروها، سيما من خلال النشر والدراسة حتى تعم الإفادة وتشيع المعرفة.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة التي لا نحاول من خلالها قراءة نصوص القانون، وتحليل مضامينها وحسب، بل أيضا رصد عمل القضاء في كل نقطة قانونية واجتهاده عند كل حالة، من خلال حرصنا على إغناء الدراسة بقرارات مختلفة لمحكمة النقض، بما يكفل للقارئ باحثا أو ممارسا التعرف على العمل الحديث لهذه المحكمة والإفادة من اجتهادها، سيما بالنسبة للحالات الخلافية والنقاط الشاذة.

9789920299985

الثمن : 120 درهما

مطبعة الأمنية - الرباط - 2025